الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر ؟

داود عبده
قسم اللغة العربية - جامعة الكويت

ملخص

يتناول الكاتب في هذا المقال علاقة الفعل الماضي بالمضارع. يعرض أولا الرأى السائد بين اللغويين العرب في هذا الموضوع، وهو أن الفعل المضارع مشتق من الماضي، وهو رأى يمكن استنتاجه من حديثهم عن حركة عين الفعل الثلاثي المجرد، حيث يرون أن نوع حركة عين المضارع يتوقف على نوعها في الماضي. فإذا كانت عين الماضي مكسورة فان عين المضارع تكون مفتوحة واذا كانت عين الماضي مضمومة فان عين المضارع تكون مضمومة... الخ..

ثم يبّين الكاتب وجه الضعف في وضع قواعد لاشتقاق المضارع من الماضي مشيراً إلى أن حركة عين الماضي لا تدل دائما على حركة عين المضارع، فإذا كانت حركة عين الماضي مفتوحة فليس هناك سبيل لمعرفة الحالات التي تكون فيها حركة عين المضارع مكسورة والحالات التي تكون فيها مضمومة.

ويخلص الكاتب الى أن المضارع مشتق من الماضي و يذكر الأسباب التي تؤيد هذا الرأى.

و يعرض اخيرا لرأى بعض المستشرقين القائل ان صيغة الأمر هي أصل صيغ الفعل فيذكر بعض الأدلة التي تشير إلى أن فعل الأمر مشتق هو الآخر من المضارع وليس العكس.

يكاد اللغويون العرب، قدامى ومحدثون، يجمعون على أن الفعل المضارع مشتق من الفعل الماضي. ودليل هذا الاجماع حديثهم عن حركة عين الفعل الثلاثي، حيث يرون أن نوع الحركة في المضارع يتوقف على نوعها في الماضي، كما يتضح من قول المبرّد، مثلا: «.. فأما ماكان على (فعِل) فاللازم في مستقبله (يفعَل). تقول: شرب يشرب وعلم يعلم. وماكان على (فعُل) فاللازم (يفعُل)، نحو: كرم يكرم وظرف يظرف. واما ماكان على (فعَل) فانه يجيء على (يفعِل) و (يفعُل)، نحو: يضرب و يقتل...» (المبرّد ١٩٦٣: ٧١/١) وقول ابن جني:

«.. ان المضارع من (فعُل) لايجيء الا على (يفعُل) بضم العين.. لانك اذا صحّ عندك ان العين مضمومة من الماضي قضيت بانها مضمومة في المضارع أيضاً..» (ابن جني ١٩٥٤: ٢/١) او قوله:

«..ارادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي.. فجعلوا مضارع (فعِل) : (يفعَل)، ومضارع (فعَل): في أكثر الأمر (يفعِل)..» (ابن جني ١٩٥٤: ٨٧/١)

وما قيل عن اللغويين العرب القدماء ينطبق على اللغويين العرب المحدثين. فليس منهم ــ فيما أعلم ــ من قال ان نوع حركة عين الماضي يتوقف على نوع حركة عين المضارع.

ورغم أن ابراهيم انيس استعمل عبارة «اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس»، الا ان قواعد الاشتقاق التي قدّمها كانت قواعد لاشتقاق المضارع من الماضي وليس العكس:

«وعلى هذا فالقاعدة التي يخضع لها اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس كما تبرهن عليها الافعال الصحيحة الواردة في قاموس المحيط والتي اختص كل منها بباب واحد يمكن ان تبسط في الصورة الآتية:

١ــ الماضي المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها، الا حين تكون لامه أو عينه من حروف الحلق وحينئذ تفتح عين المضارع..

٢ــ الماضي المكسور العين لايكون مضارعه الا مفتوح العين». (انيس ١٩٧٥: ٥٦ ــ ٥٧).

وحين أتحدث عن اجماع اللغويين العرب على ان المضارع مشتق من الماضي (كما هو واضح من معالجتهم لابواب الفعل الثلاثي)، فانني لا أنفي وجود اشارات يبدو كأنها تناقض هذا الاجماع. فهناك من اعتبر «فعل الحال» هو الأصل. ومنهم من اعتبر «المستقبل» هو الأصل. ولكن الحجج التي قدمت لم تكن حججا لغوية بل جدلا كلاميا لاعلاقة له بالاشتقاق. ولعل مما يدل على ذلك انهم ميّزوا بين «الحال» و«المستقبل» رغم عدم وجود فرق بينهما من حيث الصيغة اللغوية. وقد بنوا التمييز على أساس الدلالة على زمن وقوع الفعل:

«الأصل في الفعل أن يكون خبرا والأصل في الخبر أن يكون صدقا وفعل الحال يمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود، والماضي والمستقبل معدومان.. وقال قوم: الأصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده» (السيوطي ١٩٧٥: ٢/١٠)(١)

وقد اتفق عدد من اللغويين المحدثين، بينهم المخزومي (المخزومي ١٩٦٤: ١١١) وابراهيم السامرائي (السامرائي ١٩٦٦: ٤٩) وفؤاد ترزي (ترزي ١٩٦٨: ٢٤٤)، على رفض آراء القدماء هذه لافتقارها الى الأدلة اللغوية. و يعني رفضهم هذا رفضا ضمنيا للرأي القائل أن المضارع اصل للماضي.

وقد رفض المخزومي والسامرائي كذلك رأى المستشرق كراوس(٢) وولفنسون (ولفنسون ١٩٢٩: ١٥) القائل انّ صيغة الأمر هي الأصل(٣)، فقال المخزومي: «اكبر الظن ان ليس هناك من دليل يؤيد هذا الزعم» (المخزومي ١٩٦٣: ١٠٨). وقال السامرائي: «اما الباحثون المحدثون فليس لديهم من الوثائق اللغوية التأريخية مايعينهم على الأخذ بشيء مهم في هذه المسألة، فقد ذكر نفر من الباحثين المستشرقين ان فعل الأمر يمكن أن يكون الأصل القديم للفعل في العربية،

وهذا الرأي لايختلف عن آراء الاقدمين في هذه المسألة التاريخية التي تفتقر الى الدليل اللغوي» (السامرائي ١٩٦٦:٤٩)

وأما ترزي فيرى ان تحديد صيغة الفعل التي اشتقت منها الصيغ الأخرى «موضوع مثير غامض.. يعتمد على الحدس والتخمين اكثر مما يعتمد على الحقائق اليقينية». (ترزي ١٩٦٨:٢٤٢). و يرفض في موضع لاحق رفضا صريحا أن يكون المضارع أصلا للمشتقات:

«ومن الواضح أن من المتعذر القطع بحكم في هذه القضية، وان كان من الممكن القول باستبعاد اصالة المضارع لتعقّد تركيبه نسبيا» (ترزي ١٩٦٨:٢٤٤).

واجدني اخالف السامرائي في تأكيده ان «الوثائق اللغوية التأريخية» ضرورية لتأييد اصالة احدى صيغ الفعل دون غيرها، ذلك أن الوثائق اللغوية التاريخية على أهميتها ليست الوسيلة الوحيدة في تحقيق هذه المسألة، وذلك ان الأدلة المستنتجة من العلاقات اللغوية قد تغني غناء الادلة التاريخية. كما اجدني أخالف ترزي في قوله ان تحديد صيغة الفعل التي اشتقت منها الصيغ الأخرى موضوع «يعتمد على الحدس والتخمين»، فهناك من الأدلة اللغوية ــ كما سنرى ــ مايكفي لتحديد تلك الصيغة. وكذلك اخالفه في استبعاده «اصالة المضارع» واتفق مع المستشرق كرلتوس على أن صيغة الفعل المضارع هي الأصل في اللغات السامية الغربية (كرلتوس ١٩٧٢:٣٤)(٤).

ولكنني قبل تناول الأدلة اللغوية التي ترجّح ان صيغة الفعل المضارع هي الاصل الذي اشتقت منه صيغتا الماضي والأمر وغيرهما من صيغ المشتقات، أجد انه لابد من توضيح مفهوم «الاشتقاق». ذلك أن الكثيرين يتحدثون عن الاشتقاق دون تحديد دقيق لمعناه. فهو حسب تعريف الكثرة الغالبة «أخذ كلمة من كلمة مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى» أو«أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ». (انظر: ابن دريد (١٩٥٨:٢٦)، والأصمعي (١٩٦٨:٢٠) وترزي ١٩٦٨:٢٠)، وهذا التعريف لايمكننا من التمييز بين المشتق والمشتق منه.

ومن هنا كان الخلاف المشهور في ايهما مشتق من الآخر: الفعل أم المصدر، والجدل الذي دار حول ذلك.

لننظر في اشتقاق اسم الفاعل واسم المكان من الفعل الثلاثي المجرد: كيف نشتق اسم الفاعل مثل **كاتب، ولاعب وجالس**، واسم المكان مثل **مكتب وملعب ومجلس؟** هل نشتقهما من المصدر، مثلا، أم من الفعل الماضي أم من الفعل المضارع؟ نلاحظ أولا ان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يصاغ على وزن **فاعل** في جميع الاحوال، ولذا فكل مانحتاج ان نعرفه من الاصل الذي سنشتقه منه هو الجذر. ولما كان الجذر موجودا في المصدر (كتابة، لعب، جلوس)، وفي الماضي (كتب، لعب، جلس) وفي المضارع (يكتب، يلعب، يجلس)، فليس هناك سبيل لمعرفة الاصل الذي اشتق منه اسم الفاعل معرفة أكيدة لانها جميعا صالحة لأن تكون أصلا. اما اشتقاق اسم المكان فأمر مختلف. ذلك لأن لاسم المكان صيغتين: مفعَل (بالفتح) ومفعِل (بالكسر). ومعنى هذا ان معرفة الجذر وحده لا تكفي لاشتقاقه، ولابد من معلومات أخرى تحدِّد حركة عينه. وسنجد ان المعلومات المطلوبة ليست موجودة في الفعل الماضي أو المصدر. فالماضي مفتوح العين في كل من **كتب وجلس**، بينما اسم المكان مفتوح العين في **مكتب** ومكسور العين في **مجلس**. كما ان كلا من **مكتب وملعب** مفتوح العين رغم اختلاف حركة عين الفعلين الماضيين **كتب ولعب**. ومثل هذه المشكلة تواجهنا عند محاولة ربط حركة عين اسم المكان بحركة عين المصدر أو بصيغته (قارن: **جلوس: مجلس**، مثلا، **بدخول : مدخل، وكتابة: مكتب بلعب : ملعب**) أما اذا اعتبرنا اسم المكان مشتقا من المضارع فسنجد ان المعلومات المطلوبة لتحديد حركة عين اسم المكان موجودة فيه. فعين اسم المكان تكون مكسورة اذا كانت عين المضارع مكسورة، وتكون مفتوحة في الحالتين الأخريين.

مما سبق يتضح ان الاشتقاق هو صياغة كلمة معينة أو صيغة معينة من أصل معين **بقواعد عامة** استنادا الى معلومات لغوية موجودة في ذلك الأصل.

ولكن أليس من الممكن أحيانا ان تصاغ كلمة أو صيغة معينة بقواعد عامة من «أصلين» مختلفين؟ واذا كان ذلك ممكنا فأيهما نختار؟ الجواب ــ كما يدل المثال التالي ــ هو اننا نختار الأصل الذي يتم الاشتقاق منه بقواعد اقل تعقيدا:

ان اسم المفعول من المزيد يمكن أن يصاغ من المضارع المعلوم أو المضارع المجهول. فاذا صيغ من المعلوم فان قواعد اشتقاقه تكون كمايلي:

أ ــ ضع ميما بدل «حرف المضارعة».

ب ــ حوّل حركة حرف المضارعة (اذا لم تكن ضمة) الى ضمة.

جـ ــ حوّل حركة عين الفعل (اذا لم تكون فتحة) الى فتحة.

د ــ في الفعل الأجوف حوّل الياء الى الف:

يَحْترِم ← مُحتَرَم

يُؤلّف ← مُؤلَّف

يَتَسلّم ← مُتَسلَّم

يُقيم ← مُقام

اما اذا صيغ من المجهول فان قاعدة اشتقاقه تكون: ضع ميما بدل حرف المضارعة:

يُحترَم ← مُحترَم

يُؤلَّف ← مؤلَّف

يُتَسلَّم ← مُتَسَلَّم

يُقام ← مُقام

وواضح من مقارنة القواعد الاولى بالقاعدة الأخيرة ان القاعدة الأخيرة أبسط، وهذا يؤيّد ان اسم المفعول مشتق من المضارع المجهول وليس من المضارع المعلوم.

في ضوء ماسبق لنعد الى عنوان هذا المقال من جديد: الماضي والمضارع ايهما مشتق من الآخر؟

هناك ثلاثة أدّلة تشير الى أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس:

١ ــ أول هذه الادلة أن الفعل الماضي يمكن اشتقاقه من المضارع بقواعد عامة (قبل تطبيق قاعدة صوتية سنشير اليها) وان العكس غير ممكن: لنحاول اولا

صياغة المضارع من الماضي كما فعل الصرفيون القدماء والمحدثون. تقوم قواعد هذه الصياغة كما لخصها ابراهيم انيس (انيس ١٩٧٥: ٤٩ــ ٥٠) واحمد مختار عمر (عمر١٩٨١: ٦٥ــ ٧٠) على الأسس التالية:

الأساس الأول: قاعدة المغايرة أو المخالفة (polarity) بين حركتي العين في الماضي والمضارع. فاذا كانت هذه الحركة واسعة، أي فتحة، في الماضي كانت ضيقة، اي كسرة او ضمة، في المضارع، واذا كانت ضيقة في الماضي كانت واسعة في المضارع:

(أ) فعَل : يفعُل (مثل نصر : ينصر)
(ب) فعَل : يفعِل (مثل ضرب : يضرب)
(ج) فعِل : يفعَل (مثل سمع : يسمع)
(د) فعُل : يفعَل (غير موجود في العربية)

الاساس الثاني: «قاعدة الثبوت واللزوم، وتتعلق بباب واحد هو باب فعُل يفعُل، فحيث غلب في هذا الباب دلالته على الصفات الثابتة كالغريزة، وحيث كانت أفعاله كلها لازمة غير متعدية ثبتت حركته ولزمت في الماضي والمضارع» (عمر ١٩٨١: ٦٦)

الاساس الثالث قاعدة ايثار الفتحة على غيرها من الحركات في المضارع اذا كانت عينه أو لامه من أصوات الحلق، وتختلف هذه القاعدة عن القاعدتين السابقتين في انها قاعدة صوتية، بينما القاعدتان السابقتان قاعدتان صرفيتان.

فاذا صغنا قواعد اشتقاق المضارع من الماضي في ضوء هذه الأسس الثلاثة فانها تكون كما يلي: ــ

١ ــ اذا كان الماضي مكسور العين فان المضارع يكون مفتوح العين (مثل علم : يعلم)

٢ ــ اذا كان الماضي مفتوح العين فان المضارع يكون اما مكسور العين (مثل ضرب: يضرب) أو مضموم العين (مثل : نصر : ينصر). ثم تطبّق القاعدة

الصوتية (الأساس الثالث) على المضارع المكسور العين الذي عينه أو لامه صوت حلقي فتحوّل الكسرة الى فتحة:

قرأ : يَقرِىء ← يقرأ

فعل : يفعِل ← يفعل

٣ــ اذا كان الماضي مضموم العين فان المضارع يكون مضموم العين (مثل: كرم: يكرم)

و يلاحظ من صياغة القواعد السابقة ان باب فعِل: يفعِل (بكسر العين في كليهما) قد أهمل. ولاهمال هذا الباب مايبرره لأنه يقوم على أربعة أمثلة ورد المضارع منها بالكسر والفتح كليهما (الموسى١٩٧٦: ٣٤ــ٣٥). والكسر يمكن تفسيره ضمن نظرية «تداخل اللغات» (ابن جني ١٩٥٢: ١/٣٨ والموسى ١٩٧٦: ٣٤).

كما يلاحظ أيضا أنه لم يكن هناك حاجة في صياغة القواعد السابقة الى الاشارة الى الأساس الثاني المتعلق بالافعال «الغريزية» رغم ان القاعدة الثالثة خاصة بتلك الأفعال.

غير ان ابراهيم أنيس حاول الاستفادة من هذا الأساس في مقالته «منهج الاحصاء في البحث اللغوي» حيث أعاد النظر في أبواب الفعل الثلاثي فاعتبر باب **كرم** فرعا لباب نصر:

«أما مايسمى باب «كرم» فليس في الحقيقة بابا مستقلا، بل هو فرع لباب «نصر»، وقد حوّل ماضيه من فتح العين الى ضمها للدلالة على أن معناه صار كالغريزة أو للتعجب، ومن هنا جاءت ظاهرة اللزوم في تلك الأفعال التي مما يسمى باب «**كرم**». (**انيس ١٩٦٩ : ٢١**).

و بناء على هذا التعديل يكون هناك قاعدتان فقط لاشتقاق المضارع من الماضي:

١ــ اذا كان الماضي مكسور العين فان المضارع يكون مفتوح العين:

علم : يعلم

٢ــ اذا كان الماضي مفتوح العين فان المضارع يكون اما مكسور العين:

ضرَب : يضرِب

قرَأ : يقرِىء

أو مضموم العين:

نصَر : ينصُر

كرَم : يكرُم

ثم تطبق القاعدة القائمة على الأساس الثالث على المضارع المكسور العين الذي عينه أو لامه صوت حلقي فتحوّل الكسرة الى فتحة:

يَقرِىء ــــــــــــــ يَقرَأ

والقاعدة القائمة على الأساس الثاني على الماضي من الافعال «الغريزية» فتحوّل الفتحة الى ضمة:

كَرَم ــــــــــــــ كَرُم

المشكلة في القواعد السابقة، سواء اعتبرناها ثلاثا أو اثنتين، هي ــ كما لاحظ احمد مختار عمر ــ ان القاعدة الثانية ليست قاعدة عامة:

«إن المخالفة مع فتح عين الماضي قد تكون الى الكسر وقد تكون الى الضم فكيف نميز بينهما؟» (عمر ١٩٨١ : ٦٦).

والحق أن هذه المشكلة هي مقتل نظرية اشتقاق المضارع من الماضي. فالقاعدة الثانية ليست قاعدة على الاطلاق، لأنها لاتحدّد لنا حركة عين المضارع بناء على حركة عين الماضي، كما يتضح من وجود كلمتي «اما... أو...»

اما اذا اعتبرنا الماضي مشتقا من المضارع فان هذه المشكلة تزول، رغم ان القواعد تظل في جوهرها كما هي:

١ ــ اذا كان المضارع مفتوح العين فان الماضي يكون مكسور العين:

يعلَم : علِم

٢ــ اذا كان المضارع مكسور العين فان الماضي يكون مفتوح العين:

يَقرىء : قرَأ

يضرِب : ضرَب

ثم تتحول الكسرة في المضارع الذي عينه أو لامه صوت حلقي الى فتحة

يَقرِىء ←——— يَقرَأ

٣ــ اذا كان المضارع مضموم العين فان الماضي يكون ايضا مضموم العين اذا كان من الافعال «الغريزية»:

يكرُم : كرُم

و يكون مفتوح العين فيما عدا ذلك:

ينصُر : نصَر

قد يقول قائل ان الانتقال من حركة عين المضارع الى حركة عين الماضي يحتوي على مشكلة شبيهة بمشكلة الانتقال من حركة عين الماضي الى حركة عين المضارع. فنحن لانستطيع تحديد حركة عين الماضي في الأفعال التي يكون عينها اولامها صوتا حلقيا حين تكون حركة عين المضارع فتحة:

يفرَح : فرِح

يقرَأ : قرَأ

والجواب أن المشكلتين ــ اذا جاز أن نسمي الثانية مشكلة ــ مختلفتان. فعدم استطاعتنا تحديد حركة عين الماضي بناء على حركة عين المضارع في الأفعال التي يكون عينها أو لامها صوتا حلقيا مردّه تطبيق القاعدة الصوتية التي حوّلت الكسرة الى فتحة في مثل **يقرأ و يدفع و يسحب و يفعل** الخ. فالفتحة في هذه الأفعال ليست فتحة في الأصل بل كسرة، اي انها جميعا من باب **يضرب** وليست من باب **يفرح**. ففي المرحلة التي سبقت تطبيق القاعدة الصوتية المشار اليها، وهي مرحلة الاشتقاق، كان تحديد حركة عين الماضي بناء على حركة عين المضارع لايحتوي على أية مشكلة. اما عدم استطاعتنا تحديد حركة عين المضارع بناء على حركة عين الماضي (عندما تكون هذه الحركة فتحة) فهي مشكلة أصلية تحول دون وضع قاعدة صالحة لاشتقاق المضارع من الماضي، وليست ناتجة عن تطبيق قواعد صوتية. ونحن هنا

لانتحدث عن **قواعد تعليمية** تعين الدارس في هذا العصر على تحديد حركة عين الماضي بناء على حركة عين المضارع أو العكس، بل عن **قواعد لغوية** تبيّن أي الصيغتين مشتقة من الاخرى.

وقبل أن ننتقل الى الدليلين الآخرين لتأييد نظرية اشتقاق الماضي من المضارع، سنناقش نقطة قد تكون جديرة بالمناقشة رغم أنها ليست ذات اثر في ترجيح أي من الرأيين المختلفين على الآخر. هذه النقطة تتعلق بالقاعدة الصوتية، التي أشرنا اليها، قاعدة تحوّل الكسرة في المضارع الى فتحة، وهي لماذا نفترض أن الكسرة تتحوّل الى فتحة في المضارع وليس في الماضي. أي لماذا يكون الأصل في مثل **يقرأ: قرأ:**

أ ــ يَقرِيء : قرَأ (مثل : **يضرب : ضرب**)

ب ــ يَقرِيء ←——— يقرَأ

ولايكون :

أ ــ يقرأ : قَرِيء **(مثل : يفرح : فرح)**

ب ــ قَرِيء ←——— قَرَأ

والجواب ان هناك دليلين على أن حركة عين المضارع، لا الماضي، هي التي تتحول الى فتحة:

أولا : وجود أفعال ماضية كثيرة حركة عينها كسرة: فرح، سمع، فزع، شبع، طمع، برىء، رهب، لعب، ربح، برح، ضحك، قنع، جزع، صعد الخ. ولو كانت حركة عين الماضي هي التي تحوّلت لأصبحت هذه الكلمات بفتح العين.

ثانيا : وهذا هو السبب الأهم: وجود أفعال مثل **يضع ويقع ويهب ويدع** بسقوط الواو. فلو كانت الفتحة أصلية في مثل هذه الأفعال لوجب أن تكون **يوضع ويوقع ويوهب ويودع**، على التوالي، لأن الواو في المضارع لا تسقط الا فيما كانت عينه مكسورة (قارن: **يوحل ويوهم** (بالفتح)(٥)

ويودع و يوضع (بالضم) حيث لا تسقط الواو) وهذا يدل على أن الأصل **هو يوضع و يوقع و يوهب و يودع**، بالكسر(٦):

يوضع (بالكسر) ← يضع (بالكسر) ← يضع (بالفتح)

واذا كانت الصيغة التي تحوّلت فيها الكسرة الى فتحة في هذه الأفعال هي صيغة المضارع فلابد أن هذا ينطبق على بقية الأفعال التي عينها أو لامها صوت حلقي.

٢ ـ الدليل الثاني على أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس نستمده من المشتقات الأخرى فعندما نستعرض المشتقات الأخرى نجد أن ليس هناك صيغة يمكن اشتقاقها من الماضي الا أمكن اشتقاقها ايضا من المضارع (بقاعدة مماثلة أو أسهل) كما نجد أن هناك صيغا يمكن اشتقاقها بقواعد عامة من المضارع ولايمكن اشتقاقها اطلاقا من الماضي:

فاسم الفاعل واسم المفعول، من الفعل المزيد، مثلا، يمكن اشتقاقهما من الماضي أو من المضارع، ولكن اشتقاقهما من المضارع أسهل (قارن اشتقاق اسم الفاعل **محترم** من **احترم** ومن **يحترم**، **واسم المفعول محترم** من **احترم** (الماضي المجهول) ومن **يحترم** (المضارع المجهول)(٧)

وفعل الأمر يشتق من المضارع (المجزوم) بقاعدة عامة سهلة هي حذف «حرف المضارعة» (وحركته)، ولكن لايمكن اشتقاقه اطلاقا من الماضي بقاعدة عامة. حاول اشتقاق **اجلس والعب واكتب** بقاعدة عامة من **جلس ولعب وكتب** تجد أن ذلك مستحيل.

وكذلك لايمكن اشتقاق اسم المكان بقاعدة عامة من الماضي كما ذكرنا سباقا ولكنه يشتق من المضارع بقاعدة عامة.

واذا كان الأمر كذلك فلماذا لايكون الماضي ذاته أيضا مشتقا من المضارع؟

٣ ـ الدليل الثالث على أن الماضي مشتق من المضارع نستمده من النظام الصوتي في العربية. ان النظام الصوتي في العربية لايسمح بالبدء

بصحيحين متواليين («البدء بساكن»)، فاذا خالفت كلمة هذا النظام فان قاعدة صوتية معروفة، هي قاعدة اضافة علة قصيرة(٨) مسبوقة بـ«همزة الوصل»، تطبق عليها:

ٱجلس ← اجلس

ٱستقبل ← استقبل

وحين نستعرض الصيغ التي تنطبق عليها هذه المخالفة للنظام الصوتي للعربية نجد من بينها فعل الأمر والمصدر والفعل الماضي (من أفعال معيّنة)، ولكننا لانجد من بينها الفعل المضارع:

قارن: يحترم بـ احترَم و احترِمْ و احترام

يستقبل بـ استقبَل و استقبِلْ و استقبال

ونحن نعرف أن هذه المخالفة قد نتجت في فعل الأمر من قاعدة اشتقاقية هي حذف «حرف المضارعة» من الفعل المضارع المجزوم. فمن المعقول اذا ان نفترض أن الأصل في الكلمة العربية الآ تخالف النظام الصوتي للعربية، وان هذه المخالفة لا تأتي الا نتيجة تطبيق قواعد اشتقاقية. واذا كان هذا الافتراض صحيحا كما اعتقد فان هذا دليل على أن كلا من الماضي والمصدر مشتق من المضارع.

تبقى بعد كل هذا مسألة جديرة بالمناقشة، وهي علاقة المضارع بالأمر. لقد افترضنا ــ كما فعل القدماء ــ ان الأمر مشتق من المضارع (المجزوم) بحذف «حرف المضارعة» (وحركته):

(لا) تسافر ← سافر

(لا) تقف ← قف

(لا) تجلس ← ٱجلس (← إجْلس)

فما الذي يجعل هذا الافتراض صحيحا؟ ولم لايكون المضارع مشتقا من الأمر؟

لقد أشرنا الى أن كراوس وولفنسون اعتبرا صيغة الأمر هي الأصل

(المخزومي ١٩٦٤: ١٠٧ ــ ١٠٨). وهذا الرأي يبدو جذابا لأن صيغة الأمر أبسط من صيغة المضارع. وقد مرّ بنا أن ترزي استبعد أن يكون المضارع هو الأصل «لتعقد تركيبه نسبيا» (ترزي ١٩٦٨: ٢٤٤). فلم لايكون المضارع مشتقا من الأمر باضافة «حرف المضارعة» بدل أن يكون الأمر مشتقا من المضارع بحذف «حرف المضارعة»؟ لقد رفض المخزومي هذا الرأي، كما ذكرنا، لعدم وجود «دليل يؤيد هذا الزعم» (المخزومي ١٩٦٤: ١٠٨)، ورفضه السامرائي لأن «هذه المسألة التاريخية تفتقر الى الدليل اللغوي» (السامرائي ١٩٦٦: ٤٩)، ولكنهما لم يقدّما ادلة لغوية تبرر رفضهما. فهل هناك ادلة لغوية تدحض الرأي القائل ان الأمر هو الأصل؟ والجواب أن مثل هذه الأدلة اللغوية موجودة فعلا:

١ ــ لقد سبق أن أشرنا الى أحد هذه الأدلة، وهو أن فعل الأمر يبدأ في كثير من الحالات بصحيحين متواليين (بساكن على حد تعبير القدماء)، ومعنى هذا أن تركيب فعل الأمر الصوتي في مثل هذه الحالات يخالف النظام الصوتي في العربية. ومن المستبعد ان يأتي الأصل مخالفا للنظام الصوتي في اللغة. اما اذا كان الأمر مشتقا من المضارع فان هذه المخالفة للنظام الصوتي تكون ناتجة عن تطبيق قاعدة صرفية هي حذف «حرف المضارعة». ثم تصحيح هذه المخالفة بتطبيق قاعدة صوتية سبقت الاشارة اليها، وهي اضافة حركة مسبوقة بهمزة («همزة الوصل»):

(لا) تجلس ← جْلس ← اِجلس

اما اذا اعتبرنا «همزة الوصل» موجودة أصلا في الكلمة وانها ليست مضافة بقاعدة صوتية، فاننا نتوقع في هذه الحالة (اذا كان المضارع مشتقا من الأمر) ان تبقى هذه الهمزة عند اضافة «حرف المضارعة»:

يـَ + اِجلس ← * يَئِجلس

يـَ + أُدخل ← * يَؤُدخل

(النجمة تشير الى ان الكلمة غير صحيحة)

قارن :يـُ + أيّـد ← يُؤيّـد

يُ + آزر ←——— يُؤازر

٢ ــ اذا كان الفعل المضارع مشتقا من الأمر باضافة «حرف المضارعة» فان علينا تبرير تغيّرات صوتية من الصعب تبريرها في بعض صيغ المضارع:

أ ــ علينا تبرير اطالة العلّة في الفعل المضارع الأجوف، مثل **يقوم و يبيع و ينام.** فالمتوقع ان تكون مثل هذه الأفعال ــ حسب هذا الرأي ــ بعلّة قصيرة (حركة)، لاطويلة:

يـ + قم ←——— يقـم

يـ + بـع ←——— يبـع

يـ + نـم ←——— ينـم

وليس هناك مبرر لأن تتحول **يقم** الى **يقوم. ويبع** الى **يبيع و ينم** الى **ينام.** اما اذا كان الاصل. **يقوم و يبيع و ينام** فان تقصير العلّة الطويلة يسهل تفسيره. فالعلّة الطويلة تقصر في العربية اذا وقعت قبل صحيح «ساكن»، بقاعدة صوتية عامة لا تقتصر على الأمر:

عصا + ن ←——— عصنْ (عصاً)

دعا + تْ ←——— دعتْ

يقومْ ←——— يقمْ

ب ـ علينا تبرير اضافة همزة في مثل يأخذ و يأكل. اذ أن المتوقع ــ حسب هذا الرأي ــ أن يكون المضارع دون همزة:

يـ + خـذ ←——— * يخذ

يـ + كـل ←——— * يكـل

(النجمة تشير الى أن الكلمة غير صحيحة)

اما اذا كان المضارع هو الأصل فان حذف الهمزة في الأمر سهل التفسير. فالهمزة في العربية تحذف اذا وقعت «ساكنة» في بداية الكلمة:

(لا) تأخذ ←——— أخذ (بسكون الهمزة) ←——— خذ

جـ علينا تبرير اطالة العلّة في الفعل المضارع المعتل الآخر، مثل **يرمي، يدعو، يرعى** الخ. فالمتوقع ان تبقى العلّة قصيرة كما هي في الأمر. (فضلا عن الحاجة الى تبرير سقوط الهمزة في بداية فعل الأمر):

يـ + ارم ⟵ يرم

يـ + ادع ⟵ يدع

اما اذا اعتبر المضارع هو الأصل فتقصير العلّة الطويلة في نهاية فعل الأمر تكون مرتبطة بتقصير العلّة الطويلة في نهاية الفعل المضارع المجزوم، فهي ناتجة عن حذف العلّة القصيرة (الحركة) في نهاية الفعل المضارع بشكل عام عندما يكون مجزوما. فالعلّة الطويلة هي علتان قصيرتان مثلان (عبده ١٩٧٩: ٣٣ ــ ٣٩). ولما كان الجزم هو حذف علة قصيرة (حركة) في نهاية الفعل، فان جزم الفعل المعتل الآخر يكون بحذف احدى العلتين القصيرتين المثلين وابقاء الأخرى. وهو أمر يتضح اذا كتبت الكلمات كتابة صوتية. قارن:

ي ـَ ك ت ـُ ب ـُ ⟵ ي ـَ ك ت ـُ ب

ي ـَ د ع ـُ ـُ ⟵ ي ـ دَ ع ـ ُ

ي ـَ ر م ـِ ـِ ⟵ ي ـَ ر م ـِ

من كل ماسبق نستطيع أن نقول أن هناك من الأدلة اللغوية مايكفي لاثبات أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس. وقد اتضح من مناقشة هذه القضية أن فعل الأمر واسم المكان واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة كذلك من المضارع. و يدل كل هذا ــ فيما أرى ــ على أن صيغة المضارع هي أصل المشتقات جميعا.

الهوامش

(١) انظر أيضا : ابن الانباري (١٩٦١: ١/٢٤٠) حيث يقول :«.. لان الفعل المستقبل قبل الماضي..» وجدير بالذكر ان السيوطي يقول في موقع آخر: «... والجمهور على أن الثلاثة (يقصد الماضي والمضارع والأمر) أصول..» (السيوطي ١٩٧٥: ١/٢٦)

(٢) يشير المخزومي الى أن هذا الرأي ورد في «محاضرات الأستاذ بول كراوس في جامعة القاهرة عام ١٩٤٣» (المخزومي ١٩٦٤: ١٠٨ حاشية ١).

(٣) يقول ولفنسون: «وقد بذل المستشرقون جهودا عظيمة في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية فكان كل ماوصلوا اليه من أبحاثهم ان اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل انما هي صيغة الأمر ثم اشتقت منها صيغة المضارع.. فمن قم وعد وزد و بع اشتق يقوم و يعود و يزيد و يبيع..» (ص ٦٥).

(٤) اكتفى كرلوتس في تبرير ذلك بالاشارة الى أن اعتبار صيغة المضارع هي الأصل يمكن التنبؤ بالحركات في الاشتقاقات الأخرى (ص ٣٤).

(٥) لاحظ عدم سقوط الواو في بعض اللهجات المعاصرة في مثل **يوقّف** (يقف) و **يوصّل** (يصل) الخ، حيث عين الفعل مفتوحة.

(٦) لعل مما يؤيد هذا أن اسم المكان من أمثال هذه الأفعال هو **موضع وموقع** الخ. بالكسر.

(٧) سمى المضارع بهذا الاسم لمضارعة صيغة المعلوم منه (عندما يكون مزيدا) لصيغة اسم الفاعل ومضارعة صيغة المجهول (عندما يكون مزيدا) لصيغة اسم المفعول.

(٨) الأصل في هذه العلة المضافة أن تكون كسرة، ولكنها تتحوّل الى ضمة مماثلة لضمة تالية:
دْخُل ← اِدخُل ← اُدخُل

المراجع العربية:

ابن الانباري، أبو البركات عبد الرحمن، **الانصاف**، الطبعة الرابعة، القاهرة: المكتبة التجارية بمصر، ١٩٦١.

ابن جني، أبو الفتح عثمان ، **الخصائص** تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٤.

ـــ **المنصف**، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٥٤.

ابن دريد، أبوبكر محمد ، **الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مؤسسة الخانجي، ١٩٥٨.

الأصمعي، أبوسعيد عبد المالك ، **الاشتقاق**، تحقيق سليم النعيمي، بغداد :مطبعة أسعد، ١٩٦٨.

أنيس، ابراهيم **من أسرار اللغة**، الطبعة الخامسة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥.

ـــ «منهج الاحصاء في البحث اللغوي»، **مجلة كلية الآداب**، الجامعة الأردنية، المجلد الأول، العدد الثاني، عمان ١٩٦٩.

ترزي، فؤاد ، **الاشتقاق**، بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٨.

السامرائي، ابراهيم ، **الفعل زمانه وأبنيته**، بغداد: مطبعة العاني ١٩٦٦.

السيوطي، جلال الدين ، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥.
ـــ **همع الهوامع**، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥.
عبده، داود ، **دراسات في علم أصوات العربية**، الكويت: مؤسسة الصباح، ١٩٧٩.
عمر، أحمد مختار ، **العربية الصحيحة**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨١.
المبرد، أبو العباس محمد ، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: ١٩٦٣.
المخزومي، مهدي ، **في النحو العربي**، صيدا ـــ لبنان: المكتبة العصرية، ١٩٦٤.
الموسى، نهاد **في تاريخ العربية**، عمّان: ١٩٧٦.
ولفنسون، اسرائيل **تاريخ اللغات السامية**، القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٩.

المراجع الاجنبية

Kurylowicz, J. **Studies in Semitic Grammar and Metrics,** Poland: Wydownctwo Polskiej Akademii, Nauk, Wroclaw, 1972.